

الدراسات الصرفية في مجلة المورد العراقية

الباحثة: عنراء اسماعيل عباس

أ.م.د. يسرى شاكِر جاسم

جامعة بغداد - كلية الآداب

ادراساالصرفية:adraaalzuhoor@gmail.com

ايميل مشرفة

البحر:yesraashaker@coart.uobaghdad.edu.iq

تجلى أهمية هذا البحث في بيان ما تضمنته مجلة المورد العراقية ،من دراسات صرفية فقد شملت تلك الدراسات البحث عن علل القياس والتغيير الحاصل في بنية اللفظ الواحد، رغبة لتسهيل وتيسير الدرس الصرفي، وبيان ما يطرأ على أبنية الألفاظ من تغيير في المبنى يصحبه تغيير دلالي أو صوتي ،سواء أكانت في أبنية الاسماء أم في أبنية الأفعال، وقد شمل هذا البحث بيان ما يطرأ من تغيير حاصل في أبنية الاسماء حصراً والكشف عن التباين في ما ذكر من آراء للغويين قديماً وبيان تعليلاتهم للظواهر الصرفية المختلف فيها ،ومن جانب آخر، فقد اتسمت بعض الدراسات الحديثة، بخلق علاقة رابطة بين الدرس الصرفي وتعليل ظواهره صوتياً، معتمدين في توثيق آرائهم على الكلام المنطوق والدارج بين ناطقين اللغة .الكلمات المفتاحية: الصرف، أفعال ،أشياء، الطاعوت، اسم المفعول

المقدمة

عني هذا البحث بتصنيف وترتيب الدراسات اللغوية، التي وردت في أعداد مجلة المورد العراقية قدمها باحثون عراقيون وعرب ،وعلى مدى سنوات صدورها ،وحقيقة هذا جهد مميز يحتسب للمجلة نفسها ،إذاختص هذا البحث بالجانب الصرفي من تلك الدراسات ودراستها دراسة تحليلية ،ويعود سبب اختيار هذا الموضوع هو محاولة لجمع وترتيب تلك الدراسات واخضاعها لدرس منهجي منظم، وبيان ما ورد فيها من آراء للغويين من قداماء ومحدثين، وبيان الفرق بين المنهجين؛ وبما أن الدرس الصرفي قائم على قسمين هما أبنية الاسماء وأبنية الأفعال ،لذلك لم تتجاوز الدراسات الصرفية في مجلة المورد العراقية هذين الاتجاهين وعليه كانت الدراسة في هذا الوضع مقسمة على مبحثين الأول أبنية الاسماء والثاني أبنية الأفعال ولأن هذا البحث مجتزء من الدراسة اقتصر في عليه على بيان أبنية الاسماء ،فقسم هذا البحث على أربعة مطالب بحسب عدد البحوث المتناولة تحته فجاءت على وفق مما يأتي:

اولاً: صيغة أفعال في العربية

ثانياً: ما قيل في كلمة أشياء

ثالثاً: لفظ الطاعوت في العربية

رابعاً: اسم المفعول في تحقيقات اللغويين

ومن ثم خاتمة البحث وما خلص إليه من نتائج.

التهديد:

الصرف ويقال له :التصريف وهو اشتقاق بعض من بعض، وفي اللغة :التغيير ومنه قوله تعالى {وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ} أي :تصرفها من وجه الى وجه^٢، وهو ايضاً رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفاً، فأصرف^٣، أما اصطلاحاً فهو :أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب^٤، وقد عرف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) التصريف بقوله: (التصريف علم بأصول أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)^٥، وشرح الرضي (ت٦٨٦هـ) قول ابن الحاجب بقوله (يعني بالأحوال القوانين الكلية المنطقية على الجزئيات ،كقولهم مثلاً كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً... ويعني ببناء الكلمة وصيغتها وهيئاتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، ف(رَجُلٌ) مثلاً على حياة وصفة يشاركه فيها (عَهْدٌ) وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرجل ورجلاً ورجل على بناء واحد)^٦. أما الصرف عند المحدثين: فهو العلم الذي يبحث في الوحدات الصرفية وأهم أمثلتها الكلمات ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق^٧ وهو عندهم يعني بأجناس هذه الصيغ، كالأفراد والجمع والتنثية والتنكير والتأنيث أو أنواعها بحسب وظائفها كالأسمية والفعلية والحرفية . وتكمن فائدة علم التصريف كما لخصها ابن جنى (ت٣٩٢هـ) بقوله (هذا القبيل من العلم _أعني التصريف_ يحتاج اليه جميع أهل العربية أتم حاجة ،وهم اليه اشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخلية عليها، ولا يوصل الى معرفة الاشتقاق إلا به ،وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ،ولا يوصل الى ذلك إلا عن طريق التصريف^٨) ويبدو من الناحية العلمية ومن العلاقة بين المعنى اللغوي والأصطلاحي هو التغيير أو التحويل الحاصل في أصل اللفظ الواحد ،الى صورعدة لها معان مقصودة ،فهو يختص بأصول أبنية الألفاظ و احوالها وما يطرأ عليها من تغيير بالزيادة أو بالنقصان، أما ميادين علم الصرف فقد تمثلت في الألفاظ العربية وما يختص منها بالاسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وبحسب الأحوال والظروف التي تطرأ عليها كالادغام وغيرها وما ينتج من تغيير صوتي نتيجة تجاور أصوات اللفظ الواحد كالإعلال والابدال وغيرها.

أولاً: صيغة أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة^٩

بحث قدمه الدكتور رمضان عبد التواب وقد عرض في مقدمة بحثه، أن صيغة افعال تدخل في دائرة اهتمام المتخصصين في مجال اللغة العربية بشكل خاص والباحثين في الموضوعات ذات الصلة بوجه عام، إذ يدخل البحث ضمن النطاق الصرفي ويهدف الى بيان صيغة (أفعال) وما صيغ منها ومدى تطور الصيغة في النثر والشعر، ويعد هذا البحث بحثاً مستقلاً من كتاب للباحث نفسه عنوانه صيغة (أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة)، وقد اعتمد الباحث على مصادر ومراجع من أمهات الكتب، ومن أهم القضايا التي تناولها الباحث هي:

١. طرح الباحث مسألة التقاء الساكنين وأنه لا يمكن ذلك إلا في حالتين: الوقف على اللفظ مثل: كتاب، وفي وسط الكلمة بشرط أن يكون الأول حرف مد هو الألف والثاني مدغماً في مثله مثل: (يضرِبَان) أما (يضرِبْنَ) و(تضرِبْنَ) فقد حذف الساكن الأول منهما فهو ليس (ألفاً) وإنما (واو) في (يضرِبْنَ) و(ياء) في (تضرِبْنَ)، وللباحث رأي في هذا، إذ يذهب الى عدم وجود التقاء ساكنين وتوهم النحيون العرب في ذلك فظنوا الألف ساكناً، وهو بالأصل فتحة طويلة^{١٠} ويرجح الى أن سبب التوهم هو الخط العربي
٢. أشار الباحث الى أن صيغة أفعال يقل فيها التقاء الساكنين في النثر بحسب رأي النحاة أو يجوز فيها ورود المقطع الرابع^{١١} بحسب مصطلحات علماء الأصوات المحدثين.

٣. يذهب الباحث الى أن عدم جواز التقاء الساكنين في وسط اللفظ شعراً إلا في القافية وإذا اضطر الشاعر الى استعمال هذا المقطع شعراً عمد الى تقسيم المقطع الى مقطعين وذلك عبر إحام الهمزة في اللفظ ويستشهد بقول كثير عزة:

وللأرض أما سودها فتجلت بياضاً وأما بيضها فادهأمت^{١٢}

٤. يقدم الباحث مجموعة من أمثلة تضمنت هذه الصيغة وردت في المعاجم وكتب اللغة واحتوتها النصوص الشعرية محاولاً إرجاعها الى أصلها الثلاثي، واختارنا من هذه الأمثلة ما يأتي: ١. اجفاظ: ذكر الباحث إن هذه الكلمة ورد أصلها في اللغة نقلاً عن ما روى الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) اجفاظت الجيفة بمعنى إنتفتحت ... اجفاظت^{١٣}، فيحركون الألف لاجتماع الساكنين. وبذلك يبين الباحث العلاقة بين هذه اللفظة والأصل الثلاثي .

٢. ارفأن: وفقاً لما عرضه الباحث يقال: ارفأن الرجل: أي تنفر ثم سكن؛ ويقال ارفأن غضبي مستشهداً بقول العجاج:

حتى ارفأن الناس بعد المجول^{١٤}

ويعتقد الباحث أن لهذه اللفظة علاقة بما ذكر من أن الرفن هو النبض، وفي النبض حركة وفي النفور حركة أيضاً .

٣. ازرم: وفقاً لما ذكر الباحث يقال: ازرم الرجل، إذا غضب مستشهداً بقول الشاعر:

ألفيته غضبان مزرماً لا سبط الكف ولا خضماً^{١٥}

ويذكر الباحث ان ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ذهب الى زيادة الهمزة في ازرم^{١٦}، وربطها بمعنى آخر وهو ازرم الرجل فهو مزرماً إذا غضب... وهو من زرم إذا انقطع عما عهد فيه.

٤. اصمأك: ويذهب الباحث الى أن معنى أصمأك الرجل، إذا غضب كقول الشاعر:

حتى اصمأك كالحميت الموكر^{١٧}

وقد وضح الباحث أن لهذه اللفظة علاقة بما ورد في المعاجم وهي الصمك والصمكوك الغليظ من الرجال الجافي، وقد نقل قول الأزهري فيها (أصل هذه الكلمة وما أشبهها ثلاثي والهمزة فيها مجتلبة) ونتيجة التطور الحاصل في هذه اللفظة، إذ أصبحت ازماك بمعنى غضب^{١٨}

٥. اطمأن: ويذكر الباحث أن معناها هبط، أو هدأ واستقر وسكن ويقال: طامن ظهره إذا حناه من دون همز، ويذهب الباحث الى أن الهمزة في اطمأن إنما هي لمنع إلتقاء الساكنين، ووفقاً لذلك فإن طمأن ومقلوبها طامن ماهي إلا أبنية ثانوية حديثة وهو يتفق بذلك مع ما زعمه أبو عمر الجرمي بأن سيويوه (ت ١٨٠ هـ) قد ضل، بظنه إن طامن هو الأصل، ولم يستشهد الباحث بأي نص شعري وردت فيه هذه اللفظة^{١٩}

٦. ينكر الباحث أن المتعارف على صيغة افعال في العربية خاصة بالألوان كمثل افعال على نحو ذلك ابلق وابلاق من البلق وهو بياض وسواد... وقد عثر الباحث على الفاظ جاءت على صيغة أفعال في غير الألوان ويستطرد في ذكر عدد من الأمثلة منها ابلج الشيء: وضح^{٢١}، ابلق الباب: انفتح^{٢٢} .

٧. يشير الباحث الى أن صيغة أفعال قد أصابها تطور صوتي في العربية الفصحى، إذ أبدلت فيها الهمزة عيناً فانقطعت الصلة بأصلها أفعال؛ وتطور آخر لهذه الصيغة لم يتم تحقيق الهمزة فيها بل يميل لتسهيلها فتقلب الى هاء وهو تطور في العربية الفصحى كمثل (اسمهد السنام: إذا

عظم وامتلاً^{٢٣} وتطور المعنى نفسه الى (اسماد) ولها تطور آخر هو (اسمعد) بالمعنى نفسه؛ وفي ختام البحث نخلص منه الى أن الباحث تمكن من إثبات صور التطور التي مرت بصيغة أفعال مرجحاً أن سبب وجودها في العربية يرجع الى الوزن الشعري، لا الى المقاطع الجائزة في النثر، مع إنه يؤكد على نظرية الشبوع والانتشار لكثرة الاستعمال والتداول على الألسنة لهذه الألفاظ ومشتقاتها، وجود هذه الصيغة في كلام العرب مع العلم أنه أورد الفاظ من دون أن يستدل عليها ببيت شعري، فهذه الصيغة ما هي إلا أحد آثار الوزن الشعري في اللغة العربية وهذا الجهد يحسب للباحث نفسه.

ثانياً: ما قيل في كلمة أشياء^{٢٤}

بحث قدمه الدكتور هاشم طه شلاش، وقد تطرق الباحث فيه الى لفظة أشياء والإختلاف الحاصل حولها من الصرفيين وفي مقدمة بحثه أشار الى أن الخلاف الواقع امتد منذ عصر الخليل الى العصر الحالي، ويهدف البحث الى إيجاد العلة المسببة لمنع لفظة أشياء من الصرف بالرجوع الى أصلها، على وفق منهج وصفي تحليلي معتمداً على أمهات الكتب من مصادر ومعاجم ومراجع أغلبها تختص بالصرف، طارحاً آراء العلماء القدماء مناقشاً تلك الآراء مبيناً ما اتفق عليه جمهور العلماء وما اختلف فيه وذلك على النحو الآتي:

الرأي الأول

ينقل الباحث رأي الخليل (ت ١٧٠هـ) وقد ينسب الى سيبويه والى جمهور البصريين ونصه (أشياء اسم للجمع كان أصله فعلاء شيئاء فاستنقلت الهمزتان فنقلت الهمزة الأولى الى أول الكلمة فجعلت لفعاء، كما قلبوا انوق فقالوا أيق) ويبين الباحث خلاصة ما أورده الخليل هو أن أشياء اسم جمع وأصلها شيئاء على وزن فعلاء وهي ممنوعة من الصرف لأن همزتها همزة تأنيث، وأن مقلوبها ممنوعاً من الصرف ووزنه لفعاء وقد أوردها الخليل اسم جمع، إذ يتضح ذلك من تفسير سيبويه^{٢٥}، ووفقاً لما أورده الباحث فإن كثيراً من العلماء أيد قول الخليل كما رده بعض منهم بيد أن الباحث قد رجح مذهب الخليل فيما ذهب اليه في أشياء معللاً ذلك بأنه لا يخالف الظاهر إلا من جانب واحد هو القلب^{٢٦}، على الرغم من أن القلب له أمثلة كثيرة في اللغة.

الرأي الثاني

ينقل الباحث رأي الكسائي (ت ١٨٩هـ) إذ يرى أن أشياء جمع لشيء ووزنها أفعال، ويعود السبب في ذلك الى أن ما كان على وزن فعلاً وهو معتل العين جمع على صيغة أفعال، كبيت وأبيات وقد منعت من الصرف لشبوع استعمالها وكثرته تشبيهاً لها بفعلاء مثل: حمراء مما كان مختوماً بهمزة تأنيث زائدة، ويشير الباحث الى أن هذا الرأي قد ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ) في معاني القرآن^{٢٧}، وذكر الباحث مما يؤخذ على قول الكسائي منع صرف لفظة أشياء من غير علة موجبة تقتضيها فعد المنع شاذاً، بيد أن أشياء وردت ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم وكلام العرب ويستبعد الباحث أن يكون المنع قد جاء شاذاً للتوهم^{٢٨}، وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها لأنها شبعت بفعلاء .

الرأي الثالث

ينقل الباحث رأي الفراء^{٢٩}، ذاكراً أن أشياء جمع لشيء بتضعيف الياء، وأن أشياء أصلها شيئاء على وزن أفعلاء فحذفت الهمزة للتخفيف فأصبحت أشياء على وزن أفعاء ومن المآخذ التي أخذها الباحث على رأي الفراء عدم وجود دليل يمكن أن يعتمد عليه بأن تكون أشياء جمع شيء بالتشديد وذلك لعدم ورود مثله في كلام العرب، وأن حذف اللام أي الهمزة من شيئاء من دون سبب يعد حذفاً شاذاً كما يشير الباحث الى أن جمع أشياء على أشياء وأشاي وأشواي، يعد جمعاً شاذاً لأن صيغة أفعلاء لا تجمع على وزن هذه الجموع

الرأي الرابع

ينقل الباحث رأي أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) وقد ذهب الى أن أشياء جمع شيء بالتخفيف جمع على أفعلاء والأصل شيئاء كمثل جمع شاعر على شعراء وحذفت الهمزة التي هي اللام للتخفيف فصارت شيئاء على وزن أفعاء^{٣٠}، ومما سجله الباحث من مآخذ على هذا الرأي لا يجمع فعل على أفعلاء وإنما على فعول وأفعال وعد الباحث أن حذف الهمزة من غير سبب هو حذف شاذ لافتاً للنظر الى أن صيغة أفعلاء لا تجمع على فعالى وهو ليس من نطق العرب فجمع أشياء على أشايا وعلى أشواي يرد هذا القول^{٣١}، أما القول بأن أشياء تصغر على لفظها فمردود أيضاً لأن صيغة أفعلاء من صيغ جموع الكثرة وهذه الصيغة لا تصغر على لفظها وإنما يصغر مفرداً ثم تجمع^{٣٢}.

الرأي الخامس

يوضح الباحث أن علماء اللغة يذهبون في هذا الرأي الى أنه مرتبط برأي الفراء ومقرون به، إذ عدوه مفسراً له فيقول لنا قول ابن جني قائلاً (أما الفراء فذهب الى أن أشياء أفعلاء محذوفة اللام... أن شيئاً محذوف من شيء... فجمعوا هينا على أفعلاء^{٣٣}، فقالوا أهوناء، لذا جمعوا شيئاً على

أفعلاء لان اصله شئى عنده ...). وينقل الباحث رأي المحدثين إذ يرى الدكتور مصطفى جواد أن اشياء أصلها اشياء جمع شئى على فعيل مثل شتيت ثم حذفوا المد الخفيف وبقيت ممنوعة من الصرف للدلالة على الأصل؛ وذهب الدكتور رشيد العبيدي الى أن مفردا شئى وجمعها اشياء بياءين متحركتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فحذفوا ياء فعيل الزائدة للثقل الناتج من اجتماع ياءين متحركتين فصارت أشيا ... ومنعت من الصرف لان افعلاء غير منصرف^٤ وختام هذا البحث يذكر الباحث أن هذه الأقوال تناولت أصل أشياء وسبب منعها من الصرف وتباين العلماء في أصل هذه اللفظة ولكن من الواضح أن الباحث وكثيرين مثله مؤيدون لرأي الخليل وسيبويه، ويبدو أن العلماء اجتهدوا في سبب منعها من الصرف، وأن خلاصة ما جاء في البحث أن أشياء اسم جمع لا جمع وأصلها مثل ما ذكر الخليل شياء قدمت الهمزة على الشين لكراهية التقاء همزتين بينهما الف ثم سكنت الشين فصارت أشياء على وزن لفعاء لا على وزن فعلاء فعلة منعها من الصرف يعود لأصلها وأن همزتها الأخيرة زائدة وقد جاء في الذكر الحكيم ورود لفظه اشياء نكرة ممنوعة من الصرف في قوله تعالى {لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ}. سورة المائدة، الآية ١٠١. ويبدو أن هنالك رأي مفاده لا يرد في القرآن الجمع بين تنوين الكسر لو حركت به أشياء وكسر الهمزة في أن، فواضح أن المسألة صوتية تعود الى الاستتقال في النطق فمنعت من الصرف وهذا الرأي أقرب كما أظن للصواب. ومن المعلوم أن مصادر البحث ومراجعته لا تقل أهمية عن البحث نفسه، كونها الدليل القاطع على صدق المعلومة وصحة توثيقها ويبدو أن الباحث قد فاتته ذكر أحد المصادر المهمة مكتفياً بالإشارة اليه في هامش البحث، إذ ذكر في الهامش رقم (٩٣) تاج العروس تحقيق مصطفى جواد (ج ٢٢٦١)، وبالعودة لقائمة مراجع البحث لوحظ أنه قد فاتته ذكره، مكتفياً بالإشارة الى الكتاب نفسه منسوب لمحقق آخر هو (عبد الستار فراج_ الكويت، ١٩٦٥)، وأصل الكتاب هو معجم تاج العروس من جواهر القاموس، الفه الزبيدي مكون من (٣٥) مجلداً وشارك في تحقيق مجلداته عدد من المحققين، وقد قام الدكتور مصطفى جواد بتحقيق طبعة منه نشرتها دار الفكر، في بيروت عام ١٩٤٤ وتعد من النسخ النادرة.

ثالثاً: الطاغوت في اللغة العربية^{٣٥}

بحث قدمه الدكتور عبد الله الجبوري، وقد جاء في مقدمة البحث أن لأحرف الزيادة فائدة تتجلى في إفادة معان جديدة وإيضاح في التركيب وقد وردت في صورة أشكال مجموعة بتراكيب أشهرها سألتمونيها، ويهدف البحث الى بيان أهمية أبنية الكلم وما يطرأ عليه من تغيير وتطور دلالي، وقد اعتمد الباحث على مصادر ومراجع لاسيما الصرفية منها وقد أتبع الباحث المنهج الوصفي طريفاً لعرض خطوات بحثه ومن أهم القضايا التي طرحها الباحث، هي:

١. بناء فاعول: أشار الباحث الى أن القدماء ذهبوا أن أصل هذا البناء أعجمي وحجتهم في ذلك خلو اللغة العربية القديمة من هذا البناء، وقد الحقوه بآبنيه الآلة تارة وبصيغة المبالغة تارة أخرى ورأى بعضهم (أن الألفاظ المختومة بواو وتاء تشير الى الأصل السرياني القديم)^{٣٦} ويرى الباحث أن وجود هذا البناء في اللغة أفصح عنه القرآن الكريم في قوله تعالى {يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ} ^{٣٧} ووردت أسماء في اللغة على هذا البناء كنعور، ناموس وطاووس وغيرها

٢. التركيب اللغوي للطاغوت: ووفقاً لما عرضه الباحث أن الأصل في مادة (ط، غ، ع) هو مجاوزة الحد في العصيان، والفعل منه طغيت وطمغوت والاسم الطغوى؛ وجمع اللغويون على جواز الوجهين فيه فأجاز تكثيره وتأنينه على حدٍ سواء والطاغوت أنشأ^{٣٩}، وذهب بها الى الجمع قال تعالى {وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ} ^{٤٠}، أما تاؤه فهي زائدة والجمع الطواغي، ودلالة التاء الزائدة في هذا البناء، لبيان الشدة والقوة، وهي أشبه بقافية الشعر وأن ترتيب الأصوات وتألفها أدى دوراً مهماً في اعطاء هذا البناء قوة وشدة .

٣. تتبع الباحث أصل كلمة طاغوت في الكتب الصرفية، وكتب التفسير والحديث جامعاً لتلك الآراء، ومنها: أن الطاء والتاء لا تجتمعان في بناء تركيب عربي كمثل طاغوت والطمست وغيرها، وفي هذا إشارة الى أن بناء فاعول غير عربي، ويستدل على ذلك ما نقله الباحث من قول للخليل نصه (الطاء مع التاء لا يدخلان في كلمة واحدة)^{٤١}

إعتمد اللغويون العرب في حصر الدخيل من الكلم على الاستقراء والذوق اللغوي، وهو ما يعرف بقانون (معرفة المعرب) وبناء على ذلك ذهب اللغويون العرب الى أن فاعول ليس من أبنية العربية بل هو دخيل عليها.

ووفقاً لما ذكره الباحث أن اللغويين انقسموا ما بين من قال بأرأيمته وبين من اثبت اصلته في السريانية لشيوعه، وقسم آخر رأى أنها حبشية الأصل، بمعنى الأصنام.

أما الباحث فيرجح كون لفظه طاغوت قد تكون من الألفاظ العربية القديمة التي تكلمت بها العرب واندرست عبر الزمن منتقلة الى غير العربية ومن ثم استقرت في العبرية والسريانية، وما أن جاء الإسلام حتى أعاد هذا البناء الى أصله العربي، ودليله على ذلك ورود هذا البناء في القرآن الكريم على نحو طاغوت، جالوت، طالوت، تابوت... الخ .

وفي ختام هذا البحث أرى أن بناء فاعول شاع وانتشر استعماله في اللهجات العامية العربية نتيجة الأختلاط والتلاحح اللغوي والمتتبع لهذا البناء يجده في اللغة الآرامية والسريانية والحبشية وحتى في اللهجة الأهوازية، فقد أثبتت الدراسات الحديثة، انتقال هذا البناء الى العربية ولاسيما بعد انتشار الاسلام، وبما أن القرآن الكريم نزل على لسان عربي فبلا ريب، نجد هذا البناء قد ورد في نصوصه، ومن اللافت للنظر ان الباحث كرر بعض من الأمثلة التي استشهد بها في بحثه كطالوت إذ ذكرها في صفحة (١٧) ثم أعادها في صفحة (٢١) وتابوت في صفحة (١٧) وأعاد ذكرها في صفحة (١٨) مع الشاهد نفسه وغيره من الالفاظ التي تكررت، فضلاً عن التطور التاريخي الذي أصاب أبنية الكلم العربي، كما ويرى بعضهم أن انتشار الألفاظ وكثرة استعمالها ساعد على اعتماد هذا البناء والقياس عليه في الوقت الراهن، بعد أن كان سماعياً عند اللغويين القدماء .

رابعاً: اسم المفعول في تحقيقات اللغويين^{٤٢}

بحث قدمه الدكتور محمد ضاري، تناول فيه صياغة خاصة باسم المفعول تنتشر في الكتابات العلمية والأدبية، محققاً في صياغة ما جاء عليه اسم المفعول لدى المحققين اللغويين، إذ اجازوا تلك الصيغة وعدوها وجهاً صحيحاً ممكن الاخذ به والقياس عليه، وكان الهدف الأساسي من البحث هو دراسة تلك الصيغ وبينان الصواب منها وما ينبغي القياس عليه واستعماله على وفق منهج معياري تحليلي أعتمد فيه على مصادر ومراجع أغلبها من المعاجم بحث عن الصواب ومن أهم صيغ اسم المفعول التي تناولها الباحث هي :

١. مباع _ ب، ي، ع وفقاً لما طرحه الباحث أن صوغ اسم المفعول من الفعل الرباعي أباع هو مباع إذا كان المراد منه ما قد بيع فعلاً وقد منع عدد من اللغويين هذه الصيغة وقالوا إن المباع هو الشيء الذي يعرض للبيع وليس ما بيع، وينقل الباحث قولاً للزعلابي مفاده أن صوغ اسم المفعول من باعه هو مبيع بفتح الميم، على مفعول لا مباع بضمها على مفعول، فهذا أصله أباع وأباعه، أي: عرضه للبيع^{٤٣}، ومن اللغويين من يجوز إطلاق لفظه المباع على الشيء الذي قد بيع إذ نقل الباحث رأياً للعدناني مفاده يخطئون من يقول: مباع... ولكن ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) يقول: أباعه، لغة في باعه... فالمباع المعروف للبيع، وفعله أباعه يبيعه، بإعاة فهو مباع^{٤٤}، ويذهب الباحث الى أن الأشهر والأقيس في الاستعمال هو المبيع لما قد بيع فعلاً والمباع لما يعرض للبيع فالتمييز واقع، أما ما ذكر من صوغ اسم المفعول مبيوع ففيه اعتراض من علماء اللغة فالصواب مبيع على حذف حرف العلة عملاً بما ذكر في القرآن الكريم في قوله تعالى {وَبُنِيَ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ} ^{٤٥} وأصل فيها مشيود^{٤٦} والباحث يتبنى هذا الرأي ويعلل ذلك بكثرة الاستعمال والقياس هو المبيع .

٢. محسوس _ ح، س، ش يشير الباحث الى إن محسوس هو اسم مفعول صيغ من الثلاثي المضعف (حسّ) وجاء بمعنى مشاهدة او إدراك وقد خطأ بعض من اللغويين تلك الصيغة ومنهم الخفاجي، إذ ينقل الباحث رأيه معللاً ذلك بقوله: محسوس بمعنى مشاهد خطأ والصواب مُحس بضم الميم... أحسست الشيء وحسست به والحذف والايصال ليس بقياس، وحسّ بالتضعيف وهو متعدٍ بمعنى قتل^{٤٧} فالخلاف كما يبين الباحث بين من يجيز استعمال محسوس بمعنى مدرك وبين من يمنع ذلك وللباحث رأي في ذلك، إذ ذهب الى أن ما جاء في معاجم اللغة معتدٍ به وكاف لإقامة الحجة وجاز الاستعمال بالوجهين .

٣. مدين _ د، ي، ن وفقاً لما عرضه الباحث من آراء للغويين، إذ نقل الباحث رأي لأسعد داغر مفاده أن الفعل (أدان) جاء بمعنى: أخذ الدين أو إعطائه، ومنع استعمال هذه الصيغة وما اشتق منها بمعنى المجازاة^{٤٨}، وهنا يتضح موضع الإشكال وهو ورودها بمعنى المجازاة، وبناءً على ذلك يفسر الباحث صيغة اسم المفعول بالعودة الى أصلها الذي اشتق منها، فما كان أصله ثلاثياً لازماً (دان) أي: أخذ الدين فهو (دائن) ، ومن الثلاثي المتعدي (دنته): أي أقرضته ودنته بفعله أي جزيته، أما ما كان أصله رباعي لازم (أدان الرجل) أي: مستدين وأدان: أي باع بدين ومن الرباعي المتعدي (أدنته): أي أعطيته الدين وأدنته: أي استقرضت منه وقد أثبت الباحث من خلال ذلك أن المدان لا يستعمل في الجزاء وأن المستعمل هو المدين مستشهداً بما ورد في قوله تعالى {إِنَّا لَمَدِينُونَ} ^{٤٩} أي مجزيون محاسبون وايضاً ما ذكره الأزهري: دانه دينا: اي جازه ^{٥٠}

٤. ملام _ ل، و، م وفقاً لما عرضه الباحث، إذ خطأ إبراهيم اليازجي وآخرون استعمال اسم المفعول ملام بضم الميم من اللم الرباعي^{٥١}، والصواب عندهم استعمال ملوم من لأم الثلاثي وأوضح الباحث أن لا اشكال في صيغة اسم المفعول ملوم من لام الثلاثي وأن الاشكال الواقع في ورود الرباعي (الأم) واسم مفعوله (ملام) بضم الميم، ويرى بذلك أن الثلاثي المتعدي لام واسم مفعوله ملوم هو الأشهر والأكثر استعمالاً وهو ما تقدمه

المعاجم مشيراً الى أنه لم يقف على مقولة لأحد ادعى فيها مثل هذا الإدعاء. وفي ختام البحث يتبين أن الباحث في عرضه لهذه الالفاظ اللغوية سلط الضوء على مسألة مهمة وهي شيوع الأخطاء اللغوية وكثرة استعمالها في الأوساط الأدبية، داعياً الى التخلص منها ووجوب العودة إلى الاسلوب اللغوي الصحيح، ويجدر الإشارة الى أن الباحث اثبت ما اراده من هدف بحثه بالحجة القاطعة، معتمداً على كتب المعاجم والصرف، مستخلصاً منها الاصول الصحيحة لصيغة اسم المفعول

الذاتة

وفي ختام بحثنا فقد سلطت هذه الدراسة الضوء، على بعض من الدراسات الصرفية التي أظهرت ما يطرأ على أبنية الاسماء من تغيير يترتب عليه تطور حاصل في المستوى الدلالة أم في المستوى الصوتي وقد لا يترتب عليه شئ من ذلك، وقد خلصت هذه الدراسة بمجمل من النتائج توصلت اليها نخلصها بما يأتي:

1. تنوعت الدراسات الصرفية بين دراسة صيغة مفردة ووزنها، وبين دراسة تتبع تطور صيغة من الصيغ، إذ أن الهدف من ذلك، هو تسهيل قواعد الدرس الصرفي في اللغة العربية وتيسيره على ناطقيها ومتعلميها.
2. اقتصرت الدراسات الصرفية التي دار حولها محور البحث، على دراسة أبنية الاسماء وعرض ما فيها من المسائل التي كثر فيها الخلاف واعتاص في أمرها، وتعددت فيها الآراء قديماً وحديثاً .
3. إتجهت الدراسات الصرفية الحديثة، الى تحليل الظواهر الصرفية صوتياً، وتحديد العلاقة بين الصرف والصوت من خلال نظرية الشبوع والانتشار.
4. جاءت بعض من الدراسات الصرفية لتأصيل صيغة معينة، وبيان اصولها ومراحل تطورها، فضلاً عن التباين في المبنى والدلالة.
5. واتضحت من خلال الدراسات الصرفية أهمية كتب المعاجم والأضداد والترادف والتي طالما انشغل اللغويون العرب القدماء في تأليفها، وبالعودة الى تلك المؤلفات يمكن معرفة أصول الألفاظ ودلالاتها وتمييز المعرب والدخيل منها، فضلاً عن ذلك معرفة الصواب من الخطأ بعد أن شاع وانتشر في الأوساط الأدبية استعمال بعض الصيغ في غير معناها .

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. أبو عثمان المازني في النحو والصرف، رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٦٩م
3. اخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلوي، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٣٩م
4. تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م
5. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م
6. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة ديوان كثير عزة، كثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعة (ت ١٠٥هـ)، تحقيق أحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م
8. شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق جميل عبد الله عويضة، ٢٠١٣م.
9. شرح شافية بن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
10. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، تحقيق محمد كشاش، دار
11. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
12. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر القاهرة، ج ١، ط ٣، ١٤٠٨هـ
13. كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، ابن قطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) عالم الكتب، ١٩٨٣.
14. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
15. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.
16. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت

١٧. المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٩م.
١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمد نجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر ط ١.
١٩. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.
٢٠. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩.
٢١. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ) تحقيق عبد الله امين، إبراهيم مصطفى، دار احياء التراث القديم، ط ١، ١٩٥٤م.
٢٢. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحلفي التهانوي (ت ١١٥٨هـ) تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
٢٣. نظرات فاحصة، محمد بهجت الأثري، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م.

الرسائل والأطاريح

الترتيب في الصرف العربي النشأة والتطور إلى القرن العاشر الهجري، أمجد يوسف خلف، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة

المجلات

١. الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى الى أصوات العلة، رمضان عبد التواب، المجلة، القاهرة، العدد ١٣٩، صفحة ٥٦_٦٢، يولييه ١٩٦٨م.
٢. اسم المفعول في تحقيقات اللغويين، محمد ضاري، المورد العراقية، العدد ٣، صفحة ١٣_١٦، ٢٠٠٢م.
٣. الطاغوت في اللغة العربية، عبد الله الجبوري، المورد العراقية، العدد ١، صفحة ١٣_٢٥، ٢٠٠٢م.
٤. صيغة أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة، رمضان عبد التواب، المورد العراقية، العدد ٤، صفحة ٣٣_٥٠، ١٩٧٣م.
٥. فاعول بين السريانية والعربية، إبراهيم السامرائي، مجمع اللغة السريانية، العدد ٤، صفحة ١٢١_١٨٧، ١٩٧٨م.
٦. ما قيل في كلمة أشياء، هاشم طه شلاش، المورد العراقية، العدد ٣، صفحة ٦١_٦٩، ١٩٩٨م.

هوامش البحث

- ١ سورة الجاثية: الآية (٥)
- ٢ العين، ج/٧_١٠٩
- ٣ لسان العرب، ج/١٨٩، ٩
- ٤ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج/١_٢٣
- ٥ شرح شافية ابن الحاجب، ج/١_١
- ٦ المصدر نفسه، ص ٢
- ٧ ينظر: الترتيب في الصرف العربي، رسالة ماجستير
- ٨ المنصف، ص ٢
- ٩ مجلة المورد، العدد ٤/١٩٧٣/ص ٣٣
- ١٠ مجلة المجلة، العدد ١٣٩/١٩٦٨/ص ٥٦: بحث منشور
- ١١ الكامل، ج/١ صفحة ٢٥
- ١٢ ديوان كثير عزة، صفحة ص ٣٢٣
- ١٣ الصحاح، ج/٣_١١٧١
- ١٤ لسان العرب، ج/١٣/١٨٤
- ١٥ لسان العرب، ج/١٢/٢٦٣
- ١٦ معجم مقاييس اللغة، ج ٣/٥٤
- ١٧ جمهرة اللغة، ج ٢/١٠٨٧

- ^٨لسان العرب، ج١٠/٤٥٨
^٩لسان العرب، ج١٣/٢٦٨
^{٢٠}موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج٢/٢٤٢
^{٢١}لسان العرب، ج٢/٢١٦
^{٢٢}الأفعال، ج١/١١٣
^{٢٣}لسان العرب، ج٣/٢٢٠
^{٢٤}مجلة المورد، العدد ٣/١٩٩٨، صفحة ٦١
^{٢٥}سيبويه، ج٤/٣٨٠
^{٢٦}شرح الشافية في الصرف، ج١/٣٤
^{٢٧}معاني القرآن، ج١/٣٩١
^{٢٨}نظرات فاحصة، صفحة ١٣٣
^{٢٩}معاني القرآن، ج١/٣٩١
^{٣٠}المنصف، ج٢/٩٤
^{٣١}المنصف، ج٢/١٠٠
^{٣٢}المنصف، ج٢/١٠١
^{٣٣}المنصف، ج٢/
^{٣٤}ابو عثمان المازني، صفحة ١٣٢
^{٣٥}مجلة المورد، العدد ١/٢٠٠٢، صفحة ١٣
^{٣٦}فاعول بين السريانية والعربية، صفحة ٣٨، بحث منشور
^{٣٧}سورة النساء، الآية (٦٠)
^{٣٨}لسان العرب، ج١٥/١٠٥٨
^{٣٩}المذكر والمؤنث، صفحة ٨٨
^{٤٠}سورة البقرة، الآية ٢٥٧
^{٤١}العين، ج٧/١٨٢
^{٤٢}مجلة المورد، العدد ٣/٢٠٠٢
^{٤٣}أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صفحة ٩٨
^{٤٤}معجم الاخطاء اللغوية، صفحة ٤٥
^{٤٥}سورة الحج الآية (٤٥)
^{٤٦}درة الغواص، صفحة ٧١
^{٤٧}شفاء الغليل، صفحة ٧٩
^{٤٨}تذكرة الكاتب، صفحة ٦٩
^{٤٩}سورة الصافات، الآية (٥٣)
^{٥٠}لسان العرب، ج١٣_١٦٩
^{٥١}تذكرة الكاتب، صفحة ٩٨